المحاضرة الرابعة: محددات وإشكاليات البحث في السياسة العامة

أولًا: محددات السياسة العامة:

لقد اهتمت بعض الأدبيات الغربية بدراسة أثر المتغير السياسي في صياغة جدول أعمال السياسة العامة، في حين قام البعض الآخر بإبراز أهمية المتغيرات الاقتصادية والبيئة الإجتماعية كمحددات للسياسة العامة، فهناك إذًا الكثير من العوامل التي تؤثر في مجملها على عملية صنع السياسة العامة، وأهمها:

1/ بيئة السياسة العامة [1]:

الواقع أن نجاح سياسة معينة لدولة معينة في تحقيق أهدافها يتوقف على مجموعة من العوامل ليس أقلها أهمية مدى ملائمة هذه السياسة **للبيئة المميزة** لهذه الدولة.

وتبرز أهمية العوامل البيئية بصفة خاصة كتفسير لاختلاف درجة النجاح في تطبيق سياسة معينة في دول مختلفة. ومن أجل هذا يلزم تأكيد على العلاقة الوثيقة بين إجراءات ومضمون السياسة العامة التي تقررها أي دولة من ناحية وبيئتها من ناحية أخرى فالأخيرة هي المحدد الرئيسي لشكل السياسة العامة وطبيعتها؛ وبناءً عليه فدراسةُ سياسةٍ عامة معينة يجب أن تقوم على أساس تحليل للعوامل البيئية المحيطة بها والتي تؤثر فيها وتشكلها بالصورة التي هي عليها.

والمقصود بالبيئة تلك العوامل المحيطة بالموضوع والتي تؤثر فيه وتتأثر به، وقد أعترف العلماء بأهمية دراسة البيئة عند العصور القديمة، وإذا كان العلماء قد اتفقوا على أهمية بل ضرورة دراسة البيئة كأساس لفهم نظام الحكم والسياسة والاقتصاد إلَّا أنهم اختلفوا في تحديد وتقسيم العوامل التي ينطوي عليها مفهوم البيئة.

ولذلك فهي تلك العوامل المحيطه بإطار السياسة العامة والتي تؤثر وتتأثر بموضوعها سلباً وإيجابا، وتختلف هذه العناصر البيئيه (المتغيرات البيئيه) من مجتمع الى آخر، حيث تؤثر العناصر البيئية على طبيعة ونمط وإجراءات النشاط الحكومي خاصة ما يتعلق بوظيفة رسم السياسة العامة.

ولذلك فالعوامل الجغرافية والطبيعية مهمة؛ والمقصود بها العوامل الخصائص الطبيعية التي يلتصق بها إقليم دولة معينة ويمكن تقسيم هذه العوامل الثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أ- الموقع الجغرافي ورقعة البلاد؛

ب- طبيعة البلاد أي تضاريسها ومناخها؛

ج- ثرواتها الطبيعية.

---

[1] ناصر الدوسري، «السياسة العامة »، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3YrP3JO بتاريخ: 2023/02/15.

أمثلة عن البيئة:

-الولايات المتحدة الامريكية وطبيعة موقعها الجغرافي.

-جمهورية مصر العربية (هبة النيل) وأثر نهر النيل على المجتمع.

-الثروات الطبيعية في دول الخليج العربي وتأثير إيرادات النفط على نشاط الحكومات.

ومن الواضح أن للعوامل الجغرافية والطبيعية أثارً مباشرة وغير مباشرة إيجابية وسلبية على المجتمع عامة وعلى نظم الحكم الإدارة والسياسة التي تتبناها الدولة. ومما يستدعي الانتباه أن بعض الكتاب العرب يتجاهلون تأثير العوامل الجغرافية والطبيعية في مناقشاتهم للعوامل البيئية وتأثيرها على السياسة والإدارة.

2/ العوامل السياسية:

من المفيد لتوضيح العلاقة بين البيئة السياسة لكل دولة والسياسة العامة التي تنتجها، الرجوع للدستور بإعتباره الأساسي والقانوني للعمل الحكومي ومصدر كل التشريعات والسياسات العامة التي تصدرها.

إنّ السياسة العامة تتفاعل وتتعامل مع بيئة واسعة محيطة بها وهذه البيئة تتمثل بمجموعة من العوامل والمتغيرات مثل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، السياسية والادارية العامة، العوامل الدولية والعالمية.

الظُّروف الاجتماعية والاقتصادية المتحكمة في المجتمع.

تحليل السياسات العامة كأحد مداخل دراسة النظم السياسية: يرتبط تطور الاهتمام بالسياسات العامة بالاهتمام بالبحث عن أسس واقعية للمقارنة بين النظم السياسية، وذلك اعتمادا على المخرجات.

وموضوع العلاقة بين النظم السياسية والسياسات العامة يطرح عدة تساؤلات منها:

-هل النظم السياسية المتماثلة فى مؤيسساتها أو توجهاتها الايديولوجية تنتج بالضرورة نفس السياسات العامة؟

- وهل يمكن لنظم سياسية مختلفة أن تؤدى إلى نفس السياسات العامة؟

- وهل يؤدى التغير فى شكل النظام السياسي- المؤسسات أو التوجه الإيديولوجى- بالضرورة إلى إحداث تغيير فى السياسات العامة؟ بمعنى آخر هل يمكن أن تكون معرفة النظم السياسية بمثابة خريطة تحدد عليها السياسات العامة؟ وما الدور الذى يلعبه المتغير السياسى وغيره من المتغيرات كمحددات للسياسات العامة؟

ومن العوامل السياسية نذكر التالي:

1- **دستور الدولة :** يعد الدستور في كل دول العالم أبو القوانين فهو يحدد الإطار العام للسياسة العامة، حيث لابد أن تنعكس فيه الأهداف الأساسية للدولة والأولويات الوطنية، كما انّه يحدد الإطار العام أو السياسة العامة المتعلقة بكافة مجالات الحياة ودور الحكومة في تنفيذها أو توفيرها، وعليه فإنّ قراءة الدستور يعطي فكرة جيدة عن طبيعة السياسة العامة في أي بلد لأنّ

تلك السياسة تفصيل وترجمة لما جاء فيه من خلال وضع التشريعات المختلفة على مختلف المستويات في سلطات الدولة الثلاث[1].

2- **النظام السياسي والتأثير المتبادل:** نظرية التحليل النظمى **لديفيد ايستون** تعتبر السياسات العامة بمثابة مخرجات أو استجابات النظام السياسى للمدخلات الصادرة إليه من البيئة. وهكذا توجه نظرية النظم الباحث الى تأثير الظروف البيئية وخصائص النظام السياسى على محتوى السياسات العامة ثم تأثير هذه الأخيرة على البيئة والنظام السياسى.

3- **المتغير السياسي:** على الصعيد الآخر، أبرزت الأدبيات التقليدية للسياسة الأمريكية أهمية المتغير السياسى وأوضحت أنَّ سمات النظام السياسى وخاصة متغير النظام الانتخابى (المنافسة الحزبية والمشاركة الانتخابية) لها تأثيرها الهام على محتوى السياسة العامة. فقد وجد ايرا تشاركنسكى أنَّهُ بالنسبة لبعض أنواع المُخرجات مثل سياسة التعليم والرفاهة فإنَّ العامل السياسى هو متغير تفسيرى هام.

4- **الثقافة السياسية:** تؤثر الثقافة السياسية بأنواعها: الفردية، الأخلاقية، التقليدية، بالإضافة إلى الأنواع التي أشار إليها **ألموند و باويل** وهي: الهامشية، الخضوعية، المشاركة، التوافقية، التصارعية، وقام كل من انتونى كينج والكسندر جروث بتفسير الاختلاف بين السياسات نتيجة لاختلاف الثقافة السياسية، التي تؤثر في السياسة العامة كمن خلال البعد التكييفي الحاصل بين السياسة العامة وبين المجتمع في مختلف أفراده من خلال النمذجة والتقليد، والذي يعكس تفاعل الثقافة والسياسة في المجتمع[2].

5- **سلوك النخبة:** لقد اهتم **ريتشارد هوفربرت** بدور النخبة وسلوك القادة السياسيين كمحدد هام فى تحديد الانفاق والخدمات العامة.

6- **النظم السياسية كمحدد للسياسات العامة:** الأدبيات التى تناولت بالدراسة النظم السياسية كمحدد للسياسات العامة عديدة ومتنوعة. وقد بنيت هذه الدراسات على مجموعة من المتغيرات لتوضح وجود تلك العلاقة من عدمها.

أ-الدراسة المقارنة التى أجراها سميث على النظم السياسية فى كل من أنجلترا وأمريكا وكندا وفرنسا وألمانيا وهى جميعها نظم ديمقراطية أبرز فيها أنَّه ليست جمع النظم السياسية المتشابهة تعمل بنفس الآليات لتؤدى الى سياسات عامة متشابهة. ففى هذه النظم أمسكت الحكومة بزمام المبادرة فى كل من بريطانيا والمانيا، فى حين هددت الجمعية الوطنية والنواب فى الجمهوريتين الثالثة والرابعة فى فرنسا حكومة الائتلاف الضعيفة بتصويتهم بسحب الثقة منها.

---

[1] لزهر بن عيسى، « محددات وإشكاليات البحث في السياسة العامة وأهمية دراستها في العالم الثالث»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص 14.

[2] المرجع نفسه.

وهذا ينطبق ايضا على النظم الحزبية. وهنا تذهب أغلب الأدبيات إلى أن نظام الحزبين يتفق مع القدرة على توفير الاستقرار وذلك بن منطلق تمثيل مصالح الاغلبية وإمكانية طرح مطالب محددة وبالتالى سياسات معينة يمكن الاتفاق حولها. أما فى النظم الديمقراطية التى تملك نظاما حزبيا تعدديا يتسم بالتجزئة فانه يصعب توفير هذه الغالبية.

ب–وهناك محاولات لربط السمات الهيكلية للانظمة السياسية المتشابهة بالاختيارات التى تطبقها، وإحدى هذه المحاولات صنفت النظم السياسية الديمقراطية على أساس متغيرين.

الأول: سلوك النخبة.

الثانى: الثقافة السياسية للنخبة والعامة وذلك لتوضيح العلاقة بينهما وبين السياسات العامة المتبعة على المستوى القومى. وقد قصروا التحليل على دول متقدمة لعزل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية عن النتائج.

ج–وهناك دراسات أخرى ربطت بين طبيعة النظم السياسية والمجالات التى تحظى بالمساندة والمجموعات المستفيدة وبين بعض السياسات المتبعة فأبرزت أن النظم الديمقراطية تعطى الأولوية لبرامج التنمية الريفية والإسكان منخفض التكاليف والصحة العامة والتعليم العام وتتبع سياسة إعادة التوزيع. والوضع العكسى يسود فى النظم السلطوية التى تتبنى السياسات التنظيمية.

د–وتناولت بعض الأدبيات العلاقة بين الانظمة السياسية ومدى كفاءة أداء السياسات العامة ومنها الدراسة التى حاولت البحث فى مدى العلاقة بين النظم السلطوية والعسكرية وتحقيق سياسات اقتصادية فعالة، تأسيسًا على التجارب النَّاجحة فى تايوان وكوريا الجنوبية وإسبانيا وإندونيسيا. وقد ثبت عدم صحة الربط بين الاثنين باستقرار نماذج لسياسات اقتصادية ناجحة فى ظل حكومات ديمقراطية منها استراليا.

والدراسات السَّابقة تؤكد أنَّ محاولة فهم الاختلاف بين السياسات يجب ألَّا يقتصر على دراسة العلاقة بين النظم السياسية والسياسات العامة. ولفهم التغير والثبات فى السياسة لابد من معرفة النظام السياسى من الدَّاخل والفاعل الحقيقى فى عملية صنع القرار والشبكة المؤسسية التى تتفاعل مع نظام صنع القرار والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتأثيرات الخارجية التى يعمل فى ظلها النظام السياسى.

ومن هنا يتضح أنَّ السياسات العامة تتشابك فى منظومة متكاملة تتربع على قمتها الأيدلوجية السياسية للنظام لأنها تحدد دور الدولة وتوجهاتها وأولوياتها التي تترجم فى حجم الانفاق العام الذى يخصص للسياسات المختلفة.

كما يمكن القول أنّ المحددات التّالية تضاف إلى البيئة السياسة هي: سُلطات الحكم وعلاقاتها مع الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصلحة العامة، مع تأثير العناصر السابقة على إجراءات وخطوات العمل السياسي، وكذلك الفصل بين السُلطات ووضوح الوظيفة لكل من السُلطات الثلاث،

ومعرفة جهاز الدولة التشريعي وتأثيره على قرارات السياسة العامة، و جهاز الدولة التنفيذي وعلاقته بالمشروع، وكذلك التداخل بين العناصر السابقة وتأثيرها على بعضها أمر حتمي.

3/ العوامل الاجتماعية:

لاختلاف في أن العوامل الاجتماعية في تحديد شكل المجتمع وشخصيته ونظام حكمه وإدارته السياسة العامة من ناحية أخرى فهناك إجماع على أن نظم الحكم والإدارة هي انعكاس لأوضاع وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية مميزة لمجتمعاتها وإذا كان معظم البحث العلمي ينصب عادة على البيئة وعلاقاتها لنظم الحكم والسياسة والإدارة بصفه خاصة.

فلاشك أنها تأثر بدرجة لاتقل أهمية على السياسات العامة التي هي مخرجات ونتائج عمل هذه النظم ووسيلتها لعلاج مشكلات المجتمع وتوفير مطالبة.

ولذلك يظهر جليًا أهمية المؤثر الاجتماعي (مدى تأثير المجتمع على السياسة العامة وإصدارها خاصة مثل المجتمع العراقي فإنه يتأثر بالقوى السياسية والمرجعية الدينية والوسائل الاعلامية التي من شأنه يعطل عمل صانع القرار السياسي عن طريق التظاهرات أو الاعتصامات)[1].

وإن كان العلماء يتفقون على أهميتها فهم يختلفون في تحديد مكونات العوامل البيئية وترتيب أهميتها النسبية إلَّا إنه يكفي لأغراض هذه الدراسة أن تقسم مجموعة العوامل الاجتماعية بأربعة عناصر هي:

1- السكان.

2- العلاقات والروابط الاجتماعية.

3- العادات والتقاليد والقيم التي توجه سلوكهم .

4- مستوى التعليم والثقافة والتقدم الحضاري الذي يتمتعون به.

إنّ النّظام السياسي والقوانين وليدة المجتمع، من حيث أنّه يعبر عن قيم المجتمع وثقافته واتجاهات أعضائه ومجسدًا للقوى الاجتماعية المؤثرة فيه بالشكل الذي يجعل من دراسة المجتمع رافدًا أساسيًا لعلم السياسة العامة ومنهجية التحليل للواقع الاجتماعي بغية التعرف على القيم والاتجاهات السائدة في المحيط الاجتماع التي تُساعد في صنع السياسة العامة[2].

كذلك فإنَّ نظرة المجتمع لموضوع السن يضيف أو يوسع قاعدة ومجال المشاركة السياسية، وكذا المفاهيم المتصلة بأولوية احترام القوانين التي تؤثر في طبيعة السياسة العامة، كما تحدد مختلف المواقف السياسية لكافة الأطراف من المواضيع والقضايا المختلفة، هذا وإنّ تشكيل الجهات التي تشارك في صياغة السياسة العامة تعكس تأثيرها وتأثرها بهذه الأطراف والسياسات[3].

---

[1] سيماء علي مهدي، « العوامل المؤثرة في صنع السياسات العامة»، الحوار المتمدن-العدد: 7390، متوفر على الرابط: https://bit.ly/426djm6 بتاريخ: 2022/10/03.

[2] لزهر بن عيسى، « محددات وإشكاليات البحث في السياسة العامة وأهمية دراستها في العالم الثالث»، محاضرات في مقياس تحليل السياسات العامة، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، الموسم الجامعي: 2012-2013، ص 15.

[3] بتصرف عن لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص 15.

كما أنّ الثقافة المجتمعية السائدة تلعب في أحيان كبيرة دور حاسمًا في السياسة العامة فليس نفس السياسات تجري على نفس المجتمعات وهي مختلفة ثقافيًا؛ فالمجتمع الفرنسي يعتبر محافظًا وأكثر تحفظًا على عملية الإجهاض " Avortement"، عكس المجتمع البريطاني، كما أنّ الزواج بغير ولي المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية يعتبر كارثة أخلاقية بينما في الغرب يعتبر حرية، ضف إلى ذلك فإنّ الدين له أثر كبير في صياغة السياسات العامة وخير مثال على ذلك حينما أراد وزير الدّاخلية الجزائري السابق –نور الدين يزيد زرهوني– فرض بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين مع إلزامية نزع المرأة لخمارها وكشفها عن كل وجهها وشعرها أين قام جدل ديني وإعلامي كبير أبطل هذه السياسة[1].

إنَّ القيم تعبر عن أعلى مستوى يصل إليه الفرد بالمجتمع في سبيل بقائه ضمن الأطر المتعارف عليها، من خصائص وعادات وأنماط وسلوك اجتماعي، فالفرد يرغب بالإبقاء على ما هو موجود أو متوارث من قيم، ويسعى بكل الوسائل؛ لتنسيق ودمج ما تعوَّد عليه لينسجم مع السياسة الاجتماعية.[2]

ويمكن إضافة وتحديد البيئة الاجتماعية في عناصر: البناء التعليمي من حيث مستوى التعليم لأفراد المجتمع، وكذا سمات الشخصية القومية: نمط السلوك الذي يتصف به الأفراد، ونوعية البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، فأنظمة الحكم والإدارة هي انعكاسات للقيم والتقاليد الاجتماعية.

4/ العوامل الاقتصادية:

يعد الاقتصاد السياسي أحد المداخل الأساسية في دراسة السياسة العامة، الأمر الذي يؤكد دور العوامل الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة العامة.

الواقع أنَّ الارتباط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أقوى الروابط إذا أنه من البديهيات التي أصبحت معروفة أن كثيراً من العلاقات الاجتماعية في أي مجتمع ترتبط ارتباط وثيق بطبيعة القوى المنتجة حيث كانت العلاقات الاجتماعية ناتجة عن طبيعة علاقات الإنتاج القديم حتى جاء النفط بشكل آخر من علاقات الانتاج فكان من الطبيعي أن تتغير الظروف الإجتماعية.

كما ترى الباحثة: سيماء علي مهدي، بعدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية نتيجة للصراعات السياسية، بل مجرد تنمية الخطط الإستهلاكية جعلت المجتمع استهلاكيا وغير منتج، لذلك هذه المشاكل هي التي تؤثر على صنع السياسة العامة مالم يجري تداركها بطرق حديثة وأسلوب تنموي جاد وصولا الاتخاد القرار المناسب على أن يجد طريقه لأرض الواقع.[3]

ولا تقل العوامل الاقتصادية كخلفية محدده ومسببة للسياسة العامة عن العوامل الجغرافية والاجتماعية السابقة الذكر بل قد تزيد، وربما تتجاوز تلك المذكورة آنفًا.

---

[1] بتصرف عن لزهر بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] هديل العتوم، « العوامل المؤثرة في السياسة الاجتماعية»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3LEnjxv بتاريخ: 2020/04/06.

[3] بتصرف عن: سيماء علي مهدي، مرجع سابق.

يرى روبرت دال أنَّ السياسات العامة تتأثر بالمتغير الاقتصادى سواء كان ذلك يتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بسمات النظام الاقتصادى والاجتماعى. وأكد دال ان المتغيرات الخاصة بالنمو الاقتصادى (التحضر، التصنيع التعليم والدخل (لها تأثير أكبر من سمات النظام السياسى فى التأثير على السياسات العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية).

وتظهر انعكاسات العوامل الاقتصادية على انعكاسات السياسات العامة من خلال:

1- **اختلاف السياسات النقدية:** رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار، إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلىأُخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة؛إذ أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، فالدول المتقدمة ترى أن هدف السياسة النقدية الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما الدول النامية فترى أن هدف السياسة النقدية أبعد من ذلك؛إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف العملات.علاوة على ذلك، فإن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأُخرى؛ لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي[1].

2- **طبيعة نشاط الحكومات:** في البيئة الاقتصادية تحدد نطاق وطبيعة الدور الذي تلعبه أجهزة الحكومة في المجتمع وقدرة أجهزة الحكومة على القيام بهذا الدور وكذلك طبيعة البناء التنظيمي والاداره المرتبط بما تقوم به الحكومه من وظائف وأنشطة، فالأصل في نظم السياسة الديمقراطية التي أخذت بالمذهب الرأسمالي الفردي بمفهومه التقليدي أن دور الحكومة في المجال الاقتصادي دور تنظيمي رقابي محدود، وإن الحكومة فقط تتولى تلك الأعمال التي لا تستطيع أو لا يرغب أفراد المجتمع في القيام بها بأنفسهم ولذى رأى أصحاب هذا الرأي أن أفضل حكومة هي التي تحكم أقل ما يمكن.

غير أن كثيراً من الدول النامية لا تتمتع مجتمعاتها بأفراد على هذا القدر من الوعي والاستعداد، حيث يترتب على هذا أن تضطر الحكومة في سعيها لإحداث تنمية للقيام بأعمال ونشاطات اقتصادية وتجارية مما يفترض أن ينهض به **القطاع الخاص**.

---

[1] رنا حسني وآخرون، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، نقلا عن: وليد، بشيشي، « التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012»، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 33، 2014، ص ص 168-196.

فإذا ما تحقق هذا لزم أن يتبعه **تغيير جذري في وظيفة الحكومة** في هذا المجتمع فبدلاً من أن تكون مسؤوله عن تنفيذ وإدارة مشروعات التنمية بذاتها تصبح مسؤولياتها الأساسية التخطيط العام لمشروعات التنمية وتلك الأعمال الضرورية والتي لا يستطيع أو لا يرغب أفراد المجتمع القيام بها أو بأن يسهم فيها.

3- **طبيعة الموارد الاقتصادية:** إنّ حجم و ندرة أو وفرة الموارد الإقتصادية، تؤثر في طبيعة السياسة العامة، فتوفير الموارد الاقتصادية يمكن الحكومة من توظيف الأموال العامة ودعم سياساتها وقطاعاتها الخدمية المختلفة، فالدول الغنية تتبع سياسات غنفاق عام وتوفير الخدمات والعكس مع الدول الفقيرة، كما تؤثر المؤثرات الاقتصادية ومعدل النمو، دخل الفرد والاستثمار... على نمط السياسة العامة، كذلك متطلبات التنمية بأبعادها المختلفة والتي تعبر عن حالة التقارب في خصائص النظام السياسي والسياسة العامة؛ ويرى الأستاذ عبد الفتاح ياغي بأنّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية التالية مؤثرة في عملية رسم السياسات العامة وهي: الثقافة الوطنية، والتركيب السكاني، والتنوع العرقي، مثل الفساد الإداري، وتوزيع الدخل والثروة، وحقوق الفقراء، والعدالة الاجتماعية[1].

4- **بيئة الاقتصاد:** تؤثر طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع: ذاتي/تبادلي، على طبيعة وبنية السياسات العامة، إضافة إلى ثقافة الفرد والمؤسسات الاقتصادية، حيث تؤثر البيئة الاقتصادية على نمط العلاقات الاجتماعية والقوى الإنتاجية للمجتمع، وخير مثال على ذلك مجتمعات دول الخليج العربي وتأثير النفط على العلاقات الاقتصادية و الانتاجية لهذه المجتمعات.

5- **طبيعة النمو الاقتصادي:** إنّ موضوع النمو الاقتصادي يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة فتكون الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي كلَّما كان معدل النمو الاقتصادي بها أفضل؛ حيث يدل ذلك على وجود حالة من الاتزان والانتعاش في الاقتصاد، ما يؤثر حتمًا على حجم الوظائف ووفرة الموارد وتنشيط الإقتصاد، وتشجيع العمل وغيرها.

6- نوعية النظام الاقتصادي المتبنى من طرف الدولة: رأسمالي/اشتراكي/هجين/إسلامي، فدور الدولة في النشاط الاقتصادي يختلف تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الاشتراكي مثلا يشجع القطاع العام ويتدخل في مجمل النشاط الاقتصادي وللدولة دور اقتصادي كبير وبالتالي صارت الموازنة العامة واحدة من الوسائل الاقتصادية والسياسية الرئيسية في المجتمع، بينما في النظام الرأسمالي فإنّ الاقتصاد يتحرك تلقائيا ووفقًا لقانون العرض والطلب، أي أنّ الدولة تحرس حرية قوى السوق وقواعد اللعبة الاقتصادية وتكون سياستها العامة مشجعة على

---

[1] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة: النظرية والتطبيق**. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 30.

الملكية الخاصة والنشاط الاقتصادي الحر بوجود اليد الخفية لآدم سميث أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فإنّ للدولة وظيفتان:

- الأولى: توفير السلع والخدمات والعمل للأفراد؛
- الثانية: مراقبة النشاط الاقتصادي وضبط أصول العدالة المجتمعية، ولذى فإنّ سياستها العامة تكون متوجهة نحو تشجيع العدالة الاجتماعية عن طريق التحكم في المصلحة الخاصة عن طريق الزكاة والضريبة وتوزيعهما على المجتمع، "ويعتبر الإقتصاد الإسلامي واحد من أدوات التخطيط العقلاني للسياسات العامة الإقتصادية، كونه يحمل في طياته أسس التخطيط السليم من خلال ترشيد النفقات ومكافحة التبذير، بالإضافة إلى حسن التصرف في المال تحصيلا وتوزيعا والمحافظة عليه من التلف أو الضياع، كما وأنَّه يسعى إلى التقليل من الأضرار البيئية الحاضنة الرئيسية لتغذية البشر بل ويأمرنا بالمحافظة عليها وحسن استغلالها"[1].

7- نوعية الاقتصاد هل هو اقتصاد منتج أم ريعي، إذا كان منتج فإنّ السياسات العامة تكون في صالح العمل وتدعيم الإنتاج والاستثمار وإذا كان الاقتصاد ريعي فإنّ السياسات العامة تشجع وتستثمر إلّا في المنتوجات الريعية مثلًا: البترول، الغاز، المشتقات النفطية...إلخ.

كما قام كل من ريتشارد داوسون وجيمس روبنسون بالبحث فى العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (الدخل التحضر – والتصنيع) ومستويات مختلفة من المنافسة الحزبية وبين تسع سياسات عامة تتعلق بالرفاهة وقد فشلا فى ايجاد دليل على أنَّ النظم السياسية التنافسية تكرس موارد للوظائف الخاصة بالرفاهة أكثر من النظم غير التنافسية عند نفس المستوى من النمو الاقتصادى؛ لذلك فلقد تشككوا فى وجود علاقة بين المتغير السياسى (التنافسى بين الأحزاب والسياسات العامة).

5/ العوامل، المتغيرات والظروف الدولية:

بالإضافة إلى تلك العوامل الدّاخلية، هناك عدة عوامل عالمية ودولية تؤثر في طبيعة السياسة العامة نجد منها:

أ/ طبيعة الدول والحكومات: إنّ حالة التباين بين الدول والحكومات اقتصاديا، سياسيًا، عسكريا وثقافيًا.... لا شكّ يفرض نوعًا من العلاقات المتمايزة والمؤثرة على الدول فيما بينها، خاصة تحت مسمّى الاعتماد المتبادل الذي ينعكس بالضرورة على السياسة العامة المتخذة.

ب/ تغير دور الدولة: إذ كان التركيز في دراسة تحليل السياسة العامة عن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل، ولكن مع تغير دور الدولة وازدياد التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص[2]، أصبحنا نتكلم عن

---

[1] لزهر بن عيسى، " دور الاقتصاد الإسلامي في بناء التنمية المستدامة-دراسة حالة ماليزيا-"، أطروحة دكتوراه، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2018)، ص ص 247-248.

[2] عبد الغاني دندان، « السياسة العامة بين الخبرة النظرية و الواقع العملي»، الحوار المتمدن، العدد 2588، 2009/03/17، ص 04.

أدوار جديدة للدولة، وتحولٍ فيها من دور تقليدي إلى دولة حاجة على دولة رفاهية أو دولة تنمية مسؤولة عن تأمين كافة الخدمات التي يحتاجها المواطنين في كافة مجالات الحياة، وتأكّد هذا الدور الجديد الواضح في الدولة خاصة في فترة مابعد **ح ع 2** وهذا لعدة أسباب:

- الظروف الموضوعية التي مرت بها الكثير من الدول بعد الحربين، فقد أسفرت عن خسائر في كثير من الدول والتي كان لابد أن تتولى الحكومات إصلاح ما تمّ تدميره بين الحربين والعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية من جديد وإعادة البناء وتوفير الاستقرار الاقتصادي لتحقيق النمو كما حصل في دول أوروبا واليابان.
- أزمة النظام الرأسمالي وعدم قدرته على التعامل مع الأزمة الاقتصادية (الكساد الاقتصادي العالمي) أواخر العشرينات من القرن الماضي (1929)، وترتب على اثر ذلك ظهور العديد من النظريات والتي تدعوا إلى مزيد من التدخل الحكومي في توجيه أمور الاقتصاد من أمثال (جون كنز). ولذلك يرى الشيخ صالح سليمان أنّ "مجالات تدخل الدولة توسعت و تعددت و كذالك الطرق و الآليات و الميكانيزمات المستعملة من طرف صناع القرار هي الأخرى تطورت و تعددت مثال: الطرق و الوسائل المستعملة في مواجهة الأزمة المالية سنة 1929 ليست هي الوسائل التي إستعملت في الأزمة المالية الأخيرة 2008 فرد فعل الدول الغربية بواسطة رسم السياسات العامة كان يعتمد على عملية من الإستراتيجيات التي أدت إلى الحلول لمشاكلها و أخيرا فإن الأدوات التي ترسم بها السياسات تطورت حيث أصبحت هذه الدول تستعمل إستراتيجيات مختلفة عن الإستراتيجيات التي إستعملت سابقا. فالدول الغربية استطاعت مراقبة أزماتها بواسطة هذه التدخلات (ردود الفعل)"[1].
- ظهور العديد من الاضطرابات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية (التفرقة العنصرية، حرب فيتنام، حماية البيئة...) وجميعها تحتاج إلى حلول بسياسات عامة بخلاف تلك السياسات التي تم تطبيقها ولم تجدي نتائجها في حلّها، بل وتفاقمت هذه المشاكل في كثير من الأحيان، مما استدعى تغير جديد في دور الدولة.
- السياسة العالمية والتي تنعكس في مصطلح الاعتمادية الدولية، بحيث تتأثر السياسات في أي دولة بالدول الأخرى كسياسات محاربة الإرهاب ومكافحة جائحة كوفيد-19، والهجرة غير الشرعية وغيرها.

ج/ دخول فاعلين دوليين جدد: بعد تعاظم دور الفاعلين الجدد، من مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، أصبح التركيز على مفهوم الشبكات في تحليل السياسة العامة، والكم الذي تؤثر به هاته الفواعل على عملية صنع السياسة العامة[2].

---

[1] الشيخ صالح سليمان، " مطبوعة مقياس رسم السياسات وصنع القرار"، السنة الثانية علوم سياسية LMD، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،2011)، ص 05.

[2] عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص 04.

د/ ظهور العولمة بأبعادها الواسعة ومدى تأثيرها على الدول: بعد انتشار العولمة هذه الظاهرة المركبة شاعت مفردات جديدة كالتّحول الديمقراطي، حقوق الإنسان والجنس، و تصاعد دور المنظمات الدولية، مما أعطى أولوية الإهتمام في تحليل السياسة العامة لدولة ما عن طريق دراسة البيئة الخارجية وتفاعلاتها مع البيئة الداخلية، وأصبحت قضايا ذات صبغة عالمية أو ما يعرف بالسياسات العامة العالمية[1]. وظهور مفهوم الحكم الراشد الذي يشير على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.[2]

ثانيًا: إشكاليات البحث في السياسة العامة:

بالرغم من طرح مفهوم السياسات العامة منذ الخمسينات، إلَّا أنَّ معظم النظم السياسية فى الدول النامية على درجة عالية من الحذر بخصوص الاقتراب من مؤسسات صنع القرار وتوفير المعلومات عنها، وذلك بسبب[3]:

1- القضية قد تتسم بالحساسية من منظور علاقتها وإثارتها لقضية أكبر وهى **الشرعية.**
2- إنَّ المفهوم ليس محايدا حيث أن عملية صنع السياسات العامة ليست مسألة تكتيكية ولا محايدة من منظور القوى الاجتماعية وتخصيص الموارد والمصالح، فكل تغير فى المدخلات يرتبط بتغير فى الخرجات والعمليات التى يتضمنها والعكس صحيح.
3-إنّ الجماعات وأصحاب الامتيازات قد لا يسلمون بنتائج وتوصيات بحوث السياسات العامة إذا رأوا فيها تهديدا لمصالحهم.
4- صعوبة التنبؤ: المشكلات الاجتماعية معقدة للغاية الأمر الذى يحد من قدرة الباحث على اجراء تنبؤات دقيقة بخصوص تأثير السياسات المقترحة.
5- لا يستطيع الباحث فى مجال السياسات العامة ان يضع حلولا للمشكلات إلا اذا كان هناك اتفاق عام عليها، وعدم وجود هذا الاتفاق العام يعنى ببساطة وجود صراع قيمى لا يمكن حسمه عن طريق تحليل السياسة العامة.
6-نقص البيانات والمعلومات وتضاربها وعدم ثباتها بالإضافة إلى السرية المفروضة من قبل الجهات المسئولة على بعض الوثائق وندرة الدراسات المماثلة والمقارنة[4].

---

[1] عبد الغاني دندان، مرجع سابق، ص 04.
[2] خيرة مجدوب، « سبل إرساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة»، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 01 (2019)، المجلد 01، ص 88.
[3] نجوى ابراهيم محمود، « مفهوم السياسات العامة»، مج1، ع1، مصر، 2001. ص ص 257-263.
[4] لزهر بن عيسى، « محددات وإشكاليات البحث في السياسة العامة وأهمية دراستها في العالم الثالث»، مرجع سابق، ص 16.

وبالرغم من صعوبات البحث فى مجال السياسات العامة، فقد تزايد الاهتمام بها. فهذا العلم يسمح بالتشخيص والتوصية والإنجاز فى مجالات متعددة منها تحسين عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات فى المجالات المختلفة، ومواجهة مشكلات التنمية والتحديث الى جانب النظر فى بدائل المستقبل فى مجالات الحكم والإمكانيات السياسية.